

ورشة «إنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء» برعاية بري

نظريان: الاستثمارات في قطاع الإنتاج ستزيد ساعات التغذية خليل: لمرعاة ذوي الدخل المحدود في تعرفه الكهرباء

برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري ممثلاً برئيس لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النائب محمد قباني، افتتحت في قاعة المكتبة العامة في المجلس النيابي وورشة عمل بعنوان «إنقاذ الخزينة وقطاع الكهرباء» بتنظيم من لجنة الأشغال العامة.

قباني

وفي مستهل الورشة قال قباني: «إن المجلس النيابي يعطي لقطاع الكهرباء اهتماماً خاصاً سواءً لجهة إصدار القوانين وبرزها القانون رقم 462 لعام 2002 الذي حدد مبادئ أساسية وخريطة طريق لإنقاذ القطاع. والقانون رقم 181 عام 2011 عندما أكدنا تشكيل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى، وتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة شهرين».

وأضاف: «لقد عدنا مؤخراً للمرة الثانية واحتراماً لنصوص قانون الكهرباء 462 بإصدار قانون بتفويض مجلس الوزراء لعدد سنتين بتمتع أوثق وتراخيص الإنتاج بناءً لاقتراح وزير الطاقة والمالية، وذلك لحين تعيين الهيئة الناظمة».

نظريان

ثم ألقى وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان كلمة قال فيها: «إن السياسات والخطط التي تبنتها الحكومة اللبنانية بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم 1 تاريخ 22/6/2010 أصبحت ملزمة لها للاستكمال وهي الحل الأمثل والأكيد لما يطرح اليوم على شكل معضلة وهو لا يتطلب فعلاً إصديق النبات والإرادة للسير به وصولاً إلى قطاع مزدهر يصوب إليه اللبنانيون جميعاً. وقد باشرت وزارة الطاقة والمياه بتطبيق ورقة سياسة القطاع منذ إقرارها وقد انتمت إلى عشرة محاور رئيسية وخطوات تنفيذية عدة ومن ضمنها خطة الطوارئ أو ما عرف بخرطة الـ 700 ميغاواط. وتمحورت الخطة حول خيار منطقي ومبدئي يقضي بخفض العجز وصولاً

خلال ورشة العمل في مجلس النواب

إلى إلغاءه وتحويله مورداً من دون زيادة الكلفة الإجمالية للكهرباء على المواطنين». ورأى أن «الاستثمارات في قطاع الإنتاج ستزيد ساعات التغذية، بالتالي تخفف اعتماد اللبنانيين على المولدات الخاصة التي تقوّج تكلفتها ثلاثة أضعاف القيمة المفوترة من كهرباء لبنان». وقال: «معها تم زيادة التعرفة في شكل تدريجي على الكلفة الحقيقية بنسبة مئوية ضرورية حتى وصول ساعات التغذية إلى 24/24 واستدامة تنمية القطاع».

خليل

وأشار وزير المال علي حسين خليل إلى أهمية «إعادة النظر جدياً بتعرفة الكهرباء بما لا يطاول الطبقات أو ذوي الدخل المحدود»، وقال: «يعني ذلك أن تراعى في التعرفة الطبقات التي لا يمكن أن تتحمل زيادة عالية في التعرفة، على الأقل للمستهلكين بين كيلوات و500 كيلوات، أن تبقى التعرفة كما هي وأن تعدل التعريفات لما يزيد على 500 كيلوات بنسبة تغطي الكلفة الحقيقية للكهرباء، هذه خطوة تشكل بداية الطريق لمعالجة هذا الخلل في الإنفاق، وحدها هذه



(تموز)

الخطوة تؤمن وفراً للخزينة وأتمنى على مؤسسة كهرباء لبنان أن تجيب لاحقاً على الرقم، واستندنا إلى وفراً يقارب 400 مليار وطلبننا أن يحتسب 350 ملياراً احتياطياً لطوارئ أخرى عند الحاجة من تأمين واردات لسلسلة الرتب والرواتب».

بلحاج

بدوره، لفت مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج إلى أن البنك الدولي طالما شدّد «على ضرورة تعبئة كافة الجهود في سبيل تأمين البيئة التحتية المتكاملة اللازمة لتفعيل قطاع الطاقة على المستوى الوطني، حيث يساهم هذا القطاع وفي شكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستثمارية المالية».

كمال حايك

أما المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك فأرأى أن «أي إنتاج إضافي للطاقة يعني عجزاً إضافياً، والمعالم الجديدة المزمع إنشاؤها والتي ستؤمن تغذية إضافية بالتالي الكهربائي سترتب بالتأكيد عبئاً إضافياً على الخزينة في حال تعديل

وزير البيئة

ورأى وزير البيئة محمد المشنوق

البناء

إطلاق مشروع تدريب صناعي المفروشات في طرابلس

الحاج حسن: نحتاج إلى التدريب والتأهيل والتجهيز



الحاج حسن متحدثاً خلال الاجتماع

وتمنّ درباس «انطلاق هذا المشروع في طرابلس، على أساس مقاربة علمية ومدروسة. وإن وزارة الصناعة تعمل وفق هذا البرنامج على تأهيل الصناعيين على الموصفات المطلوبة لتصريف الإنتاج في السوق الخارجي. ومن ثمّ تؤمن المشتري». وقال: «إن كان هناك تنافس قوي جداً، فإن الجودة هي المفتاح للتصريف. وهاجس الوزير الحاج حسن دعم الصناعة اللبنانية، ولكنّ العمل وفق معايير الجودة، هو أيضاً عامل للمنافسة. وأقول إنّ طرابلس لا تحيا فقط بخطة أمنية مطلوبة، وإنما بحركة اقتصادية متفاعلة».

صناعة المفروشات في طرابلس كان مميّزاً من حيث الإنتاج، لكنه يعاني من منافسة خارجية من دون وجود سياسة حمائية للصناعة اللبنانية.

ورأى أنّ «الصناعيين في الشمال يتمتعون بمهنية عالية ونامل بأن يؤمن فرص عمل جديدة. وبذلك، تؤمن الاستقرار الاجتماعي في مناطق لبنانية عدة. وننقل هذه التجربة إلى قطاعات أخرى، لنحتمي لبنان من أي سقوط اجتماعي». وأضاف: «إلى جانب العواصف السياسية التي تلف المنطقة، هناك عواصف اجتماعية واقتصادية، ونحن مدعوون إلى تحسين لبنان منها».

عقد وزراء الصناعة حسين الحاج حسن والعدل أشرف ريفي والشؤون الاجتماعية رشيد درباس اجتماعاً قبل ظهر أمس في وزارة الصناعة، لإطلاق مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي والتعاون الإيطالي ومنفذ من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

ولفت الحاج حسن إلى أنّ هذا المشروع يرمي «إلى تدريب وتأهيل بعض قطاعات صناعية تمرّ بآزمة على صعيد الإنتاج وتصريف الإنتاج، ويؤمن هذا المشروع مستشترياً دولياً».

ولفت إلى أنّ «الاختيار وقع في هذه المرحلة من المشروع على قطاع المفروشات في الشمال. وأيدت مؤسسة فرنسية في مؤسسة Habitat جاهزتها لشراء الإنتاج بعد تأمين الشروط والمواصفات الممكن تطبيقها على الصعيد الفني».

وقال: «كان قطاع المفروشات تاريخياً ناجحاً، وإن عدد العاملين فيه كبير جداً، لكنه تراجع خلال الأعوام الماضية. وبالتالي، لا نتكلم اليوم عن دعم أو حماية. ولكن هناك جهة دولية جاهزة لشراء الإنتاج المحلي وفق سعر مقبول، لنصل إلى الموازنة بين متطلبات المؤسسة العالمية والإنتاج المحلي من حيث الموصفات؛ والمطلوب لذلك هو التدريب والتأهيل وتجهيز بعض المعدات».

بدوره، أشار ريفي إلى أنّ «قطاع

التعرفة الكهربائية».

وقال: «إن أي نيل للوضع المالي في مؤسسة كهرباء لبنان لا بد أن يتوافق مع إصلاحات جذرية لا سيما على مستوى الإدارة وقد تكون الشركة أولى خطواتها العملية، بحيث تؤدي إلى ترشيح الإدارة وتحسين الأداء وخصوصاً تحرير المؤسسة من تعقيدات القوانين السارية وبخاصة أحكام المرسوم الرقم 72/4517 (النظام العام للمؤسسات العامة) وما ينتج منه من روتين إداري وتقييد للمؤسسة بوصاية وزارتي المال والطاقة والمياه. كما يجب أن تتوافق هذه الإصلاحات مع مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الطاقة الكهربائية لمواكبة الطلب المتزايد باضطراد على الطاقة في لبنان، والذي ليس بمقدور الدولة وحدها مواكبه، وذلك وفق معايير علمية وشفافة تضمن سلامة الاستثمارات التي يمكن أن تحصل».

زياد حايك

وجدد الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك تأكيد ضرورة «إقرار مشروع قانون الشراكة الكبرياء مع غيرها من المصانع ووسائل النقل، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، إذ أنّ الأضرار البيئية لقطاع الكهرباء لا تنحصر بتلوث الهواء فقط؛ فهناك الملوثات البنية التحتية»، مطالباً بـ«المباشرة، العضوية النابتة المتواجدة في المحولات الكهربائية القديمة، وحرارة مياه التبريد التي تفرغ في المياه السطحية، والإنسكابات الخطئية التي تحصل أحياناً، وغيرها من الأمور التي تهدد البيئة الطبيعية».

حطيط

كما تحدث رئيس هيئة إدارة قطاع البترول ناصر حطيط، فلفت إلى أهمية «الشركات التي ستأتي للبنان ذات الموصفات العالمية سواء لاستخراج البترول أو لمعالجة

الكبرياء وتطوير الحقول، والتي من شأنها خلق وظائف للشباب اللبنانيين بحدود الخمسة آلاف فرصة عمل». يذكر أن الورشة ستستكمل عند العاشرة من قبل ظهر اليوم، وسيتم خلالها تحضير توصيات الندوة.

كامل حايك

لبنان كمال حايك فأرأى أنّ «أي إنتاج إضافي للطاقة يعني عجزاً إضافياً، والمعالم الجديدة المزمع إنشاؤها والتي ستؤمن تغذية إضافية بالتالي الكهربائي سترتب بالتأكيد عبئاً إضافياً على الخزينة في حال تعديل

عقد اجتماع مع ممثلي مجموعة الشركات الموردة للأدوية

أبو فاعور: اتفاق على دفع جزء من المستحقات لتأمين استمرارية مستشفى بيروت الحكومي

عقد وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور اجتماعاً مع ممثلي مجموعة الشركات الموردة للأدوية والمستشفى سكوتون في حل من الاتفاق مع لا يلتزم من الموردين». وأكد أبو فاعور أنّ «حقوق الموظفين مكرّسة وسيتم دفع الرواتب، ووزارة المال ستحوّل الأموال اليوم (أمس) حسب ما وعد وزير المال، إنما لا يحق لأحد أن يأخذ المستشفى والمرضى رهاناً، ولا إفانتي سألجاً إلى اتخاذ إجراءات».

كما أكد أنّ «المعالجات المتعلقة بمستشفى بيروت الحكومي ليست مؤقتة، إنما تأتي ضمن خطة نهوض متكاملة وواضحة وضعها مجلس إدارة المستشفى مع وزير الصحة، ويتم تنفيذها تبعاً».

إجراءات لمكافحة شلل الأطفال

من جهة ثانية، طلب أبو فاعور من جميع السلطات المختصة في لبنان في وزارات الخارجية والداخلية والسياحة والصحة، وفي مديرية الأمن العام ومديرية الطيران المدني،

أدوية مزوّرة ومهربة

وتشارك في المؤتمر مسؤولون في الحكومة اللبنانية، ممثلون للقطاع الخاص، مستخدمون دوليون، إضافة إلى المؤسسات الختائية والمتعددة الأطراف المحلية والعربية والإقليمية. وأوصى المشاركون في المؤتمر بأن «مصلحة لبنان المضطعة تقتضي إنشاء أسواق أكثر تكاملاً في المنطقة، تتمتع بالتنافسية والتحرر من التدخلات غير المبررة، بغية تحقيق حركة عمالة حرة، وزيادة إلى تحريك الرساميل والبضائع

المقتضى».

وزارة المال تصدر سندات خزينة

التواريخ والمهل المحددة في الطلبات تحت طائلة رفض أي طلب يرد بعد هذا الموعد وأن تذكر في طلباتها بالأحرف الكاملة عدد السندات والمبلغ الذي ترغب الاكتتاب به من كل هذه الفئات.

كذلك يجب التمييز في الطلبات بين السندات المكتتب بها لمصلحة المصرف وتلك المكتتب بها لمصلحة زبائنه. إن قيمة الاكتتاب المقبول نهائياً لجميع الفئات ستقيد على حسابات المصارف والمؤسسات المشاركة في الاكتتاب أي مصرف لبنان بتاريخ 2014/6/26. بناء عليه، يطلب من المعنيين اتخاذ التدابير اللازمة لجعل أرصدة حساباتهم لدى مصرف لبنان كافية لتغطية قيمة اكتتاباتهم قبل الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2014/6/26.

في ما يخص المؤسسة التي لا يجيز القانون أن تكون لها حسابات لدى مصارف لبنان عليها أن ترفق طلبها شيكاً مصرفياً بقيمة كامل الاكتتاب مسجولاً على مصرف لبنان ومظهراً لأمره فإن زادت قيمة الاكتتاب المقبول نهائياً أعيد الفرق بموجب تحويل مصرفي، وتدفع بنفس الطريقة قيمة السندات عند استحقاقها.

توصيات مؤتمر التكامل الإقليمي في بيروت؛ لإنشاء أسواق أكثر تكاملاً في المنطقة

وتلقى الدعم لجهودهم الرامية إلى تعزيز الروابط الاقتصادية في المنطقة»، معتبرين أنّ «تأسيس شبكة القطاع الخاص في الشرق الجديد، يشكّل ضرورة لاقتصاد الروابط العميقة بين مؤسسات القطاع الخاص في المنطقة». ودعا المشاركون إلى «اتخاذ إجراءات معينة للسير نحو منطقة أكثر تكاملاً، ولذا تم تبني خطة عمل بغرض تطبيق الخطوات العملية بالتعاون عن قرب، وباستشارة شبكة القطاع الخاص في الشرق الجديد، ولجانها المتخصصة».

تجدد الإشارة إلى أنّ المشاركين في مؤتمر بيروت، اتفقوا على اللقاء مجدداً في استنبول في أيلول 2014، للإسهام في تطوير العمل والاتفاق على خطوات مستقبلية، بغرض تحقيق التقدم في مجالات التكامل في الشرق الجديد.

والخدمات في المنطقة على المدى الطويل». ورأوا أنّ «الهدف النهائي لتكامل الأسواق الإقليمية والارتباط الاقتصادي العميق يكمن في تحسين معايير الحياة للمجتمع، وبالتالي دعم الإقليم لتحقيق السلام والرخاء».

ودعوا إلى أنّ «تأخذ الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المعجزة آنفاً، في الاعتبار، الالتزامات الدولية القائمة لهذه البلدان، إضافة إلى العمليات الختائية والمتعددة الأطراف، التي مع الاتحاد الأوروبي بمستوياتها المتقدمة، في الشرق يشمل كل نواحي اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة، والوثيقة مع الاتحاد الأوروبي».

كما طالبها مؤسسات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الختائية والمتعددة الأطراف بـ«التعاون

شركات

● أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في بيان، أنّ «الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر أيار الماضي، سجل انخفاضاً قدره 0.3 في المئة بالنسبة إلى شهر نيسان 2014، كما سجل هذا الرقم على صعيد المحافظات ما يلي: انخفاضاً في بيروت و قدره 0.3 في المئة. انخفاضاً في محافظة جبل لبنان و قدره 0.2 في المئة. انخفاضاً في محافظة الشمال و قدره 0.6 في المئة. نباتاً في محافظة البقاع. انخفاضاً في محافظة الجنوب و قدره 0.2 في المئة. ارتفاعاً في محافظة النبطية و قدره 0.2 في المئة».

● أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان أنّ «في إطار حرصها على تحسين عامل الاستثمار لشبكة التوتّر المتوسط لـ 11 ك.ف، ستقوم المؤسسة اليوم بعزل جزء من مخزجي سبوي و 8C في محطة الشبكات الرئيسية، من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساءً، وذلك من أجل تأهيل محطات مبيض وشعيا2- وأسحق3- وأوضحت المؤسسة في بيان، أنّ «التيار الكهربائي سينقطع في الوقت والتاريخ المذكورين أعلاه عن الشوارع التالية: أنينا، السيدة، جرجي باز، طاهران، شيخ الغاية، ياسيل، انترناك، أزارات، عيسى معلوف، طرابلس، البطريرك الكسندروس طحان، الاستقلال، كرم الزيتون، البطريرك دويهي، جورج نقاش، بردويل، يوسف سودا، أنيب اسحق واليسيه».

● عقدت الهيئة الإدارية في تجمع مالكي الأبنية المؤجرة في لبنان اجتماعاً لمتابعة تطورات قضية الإيجارات القديمة، وأصدرت بياناً أكدت فيه «عدم إمكانية العودة بأي شكل من الأشكال إلى القانون القديم الأسود الجائر للإيجارات، والذي انتهى برأياً إلى غير رجعة». وأضاف البيان: كما أعلنت الهيئة «تبني الموقف الواضح والصريح للخبراء الدستوريين والقانونيين بوجود تصحيح الخطأ الذي حصل في نشر القانون في الجريدة الرسمية والدعوة إلى إعادة نشره في إصدار هذا الأسبوع».

شركة بالم بيتش ش.م.ل.	
الميزانية العمومية بتاريخ 31 كانون أول 2013	
الأصول سنة 2013	ل.ل. 18.601.787.609
الأصول النابتة (بعد الاستهلاك)	ل.ل. 68.493.900
المخزون	ل.ل. 698.611.569
الذمم المدينة	ل.ل. 49.724.000
الحسابات المالية	ل.ل. 52.936.493
حسابات التسوية	ل.ل. 52.936.493
مجموع الأصول	ل.ل. 19.471.55.571
مجموع الخصوم	ل.ل. 19.471.55.571
الخصوم سنة 2013	ل.ل. 534.454.744
الرساميل الخاصة	ل.ل. 17.247.933.822
مؤونة لمواجهة أخطار وأعباء	ل.ل. 367.796.372
الذمم الدائنة	ل.ل. 2.390.278.121
مصارف	ل.ل. 2.390.278.121
مجموع الخصوم	ل.ل. 19.471.553.571

شركة سكلكت إنشورنس ش.م.ل.	
الميزانية الموقوفة بتاريخ 31/12/2013	
الموجودات	ل.ل. 3.086.990
الأصول الثابتة	ل.ل. 487.148.419
إجمالي الذمم المدينة	ل.ل. 107.573.824
الحسابات المالية	ل.ل. 107.573.824
مجموع الموجودات	ل.ل. 597.809.233
المطلوبات	ل.ل. 36.000.000
الرساميل	ل.ل. 36.376.689
النتيجة الصافية للدورة المالية	ل.ل. 26.122.681
الاحتياطي المدورة	ل.ل. 12.000.000
الاحتياطي القانوني	ل.ل. 22.662.966
حسابات الشركاء الدائنة	ل.ل. 464.646.897
إجمالي الذمم الدائنة	ل.ل. 464.646.897
مجموع المطلوبات	ل.ل. 597.809.233

شركة كوكلت ش.م.ل.	
الميزانية الموقوفة بتاريخ 31/12/2013	
الموجودات	ل.ل. 134.920.919
الموجودات النابتة الصافية	ل.ل. 203.618.690
الزبائن والمديون المختلفون	ل.ل. 838.064.555
الصندوق والمصارف	ل.ل. 838.064.555
مجموع الموجودات	ل.ل. 1.176.604.164
المطلوبات	ل.ل. 500.000.000
رأس المال المدفوع	ل.ل. 21.490.106
الاحتياطي القانوني	ل.ل. 193.410.949
أرباح / خسائر مدورة	ل.ل. 151.544.230
أرباح الدورة المالية	ل.ل. 112.532.751
مؤونات تعويض نهاية الخدمة	ل.ل. 69.649.039
دائنون مختلفون	ل.ل. 127.977.089
ضرائب برسم الدفع	ل.ل. 127.977.089
مجموع المطلوبات	ل.ل. 1.176.604.164
خارج الميزانية	ل.ل. (1.277.939.004)

مجلس الإدارة

سامي نصيري (رئيس مجلس الإدارة)
أعضاء: كولين صايغ، أنذر بندلي، ميشال سكر، ميشال خضرا، عصام كرم، جورج سبيستو، وليد شهاب، داني صاب، إلي نخلة
مفوض المراقبة الأساسي: روجيه صايغ
مفوض المراقبة الإضافي: أنطون الداية

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

سامي نصيري (رئيس مجلس الإدارة)
بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل. (عضو)
هاي تيك سبيستس ش.م.ل. (عضو)
البايز سناس ش.م.ل. (عضو)
مفوض المراقبة الأساسي: فيدوسيار الشرق الأوسط